كل المخالفـــة للمبدأ المذكور . إذ ليس من حق الانكليز ، بأي وجه من الوجوه ، أن يتصرفوا بارض ليست ارضهم وأن يقرروا مصير شعب غير شعبهم . ولست أريد أن اتناول هنا مخالفة هذا الوعد للعهود التي قطعها الانكليز للعرب – على اهميتها – لاني اقتصر في بحثي هنا عـلى الناحية المبدأية فحسب ، دون النواحي الاخرى السياسية أو سواها ، التي هي أيضاً في جانب العرب .

ولقد يقول قائل : ان الانكليز اكتسبوا حق التصرف بفلسطين بكونهم افتتحوها وغنموهـا من الاتراك العثمانيين . والرد على ذلك ان الانكليز لم يفتحوها وحـــدهم ، بل بمشاركة العرب الذين حـــالفوهم وهبوا في ثورتهم الكبرى المعروفة لتحرير بلادهم . على ان الرد المبدأي الاهم هو ان حق الفتح لم يعد يمكن اتخاذه دستوراً في التنظيم العالمي ، والا رجعنا بالمدنية الى العصور المظلمة ، ودسنا باقدامنـــا المبدأ القومي الاساسي : وهو حق كل شعب بارضـه وبتقرير مصيره .

وقد يقول آخر : ان وعد بلفور قـــد اكتسب صفة قانونية دولية عندمـا اقرته جمعية الامم وجعلت منه اساساً من أسس انتداب انكلترا عـــلى فلسطين . والجواب ان ما يبنى على اساس فاسد يبقى فاسداً ولو اقره العالم اجمع . ثم ان الانتداب عـلى فلسطين نفسه مناقض لمبدأ الانتداب العام المنصوص عليه في المـــادة الثانية والعشرين من عهد